

06.08.2022

ندوة إرتريا 2022 (2)
تحفيز الانتقال الداخلي إلى الحكم الدستوري
السفير عندبرهان ولدي قرقيس

الكلمة الرئيسية

أعزائي المشاركين في ندوة إرتريا 2022 (II)

أود أن أقدم إليكم بأحر التحايا وأسمى آيات الترحيب في ندوة إرتريا الثانية لهذا العام والتي تعقد هنا في بروكسل، بلجيكا.

تكتسب هذه الندوة أهمية خاصة لأنها تتعقد في لحظة حرجة من تاريخ بلادنا ومنطقتنا اللتان تعانيان من تنامي العداوات الشديدة وفقدان العمل السياسي في اوساط الشتات الإرتري ليوصلته وسيادة حالة الفوضى التامة على المشهد العام، ويسعدني بهذه المناسبة ان أقدم إليكم بخالص تقديري وشكري لقدمكم إلى هنا مرة أخرى في غضون فترة زمنية قصيرة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في هذه الندوة الهامة التي تعقد في الوقت المناسب. نحن نجتمع الآن هنا لاستكشاف طرق ووسائل العمل الفعال المشترك للمساعدة في تحفيز عملية الانتقال الداخلي إلى الحكم الدستوري في وطننا الحبيب على نحو يضمن لشعبنا ممارسة سيادته وتمتعه بالحرية والعدالة والازدهار.

جميعنا نعلم أن الشعب الإرتري خاض كفاحاً سياسياً وعسكرياً طويل الأمد من أجل تقرير المصير. كما أننا جميعاً فخورون جداً بالكفاح الباسل الشجاع الذي خاضه شعبنا وتكلم بالنصر العسكري التام وبالاستفتاء الذي أعقب كل ذلك وافضى إلى بروز إرتريا كدولة ذات سيادة. ومع ذلك، ورغم مرور واحد وثلاثين عاماً على تحقيق الاستقلال الذي جاء بفضل تضحيات جسام، فإن شعبنا لا يزال محروماً من الحرية والعدالة والازدهار ومن حياة أفضل من تلك التي كان يعيشها في ظل الانظمة الاستعمارية المتعاقبة، بل إن أوضاعه الانسانية أسوأ في بعض النواحي.

فالنظام الاستبدادي بعد أن احكم قبضته على مناحي السلطة السياسية، اصبح يدير شؤون الدولة وأعمال الحكومة بطريقة تعسفية لا تخضع لأي منطق عقلاي وبعيدة عن الشفافية والمساءلة، وهو بهذا النهج يدفع بالبلاد نحو هاوية الانحدار والانهيار في جميع مجالات الحياة، وخير شاهد على هذا الواقع المؤسف هو الظروف الحالية لبلادنا والظروف المعيشية المزرية لشعبنا.

على الرغم من أن الشعب الإرتري شعب مجتهد وجاد بشكل مثير للإعجاب وان بلاده تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، إلا أن اقتصاده ظل ولا يزال يعيش حالة تدهور مستمر، كما ان سبل عيش شعبنا تسير باطراد كل عام من سيء إلى أسوأ. فاققتصادنا الوطني في حالة دمار. إذ يعاني شعبنا من نقص حاد أو بالأحرى من نقص تام في المتطلبات الأساسية مثل المواد الغذائية ومياه الشرب والكهرباء والسكن. كما ان الحصول على السلع والخدمات العامة الأساسية، مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والبنوك.. الخ، لا تزال غير كافية أو دون المستوى المطلوب. وإنه لأمر مثير للسخرية ومن مفارقات القدر المخجلة حقاً ان يجد أبناء الشعب الإرتري انفسهم مجبرين على طلب العلاج من الأمراض العادية الشائعة والخطيرة على حد سواء في السودان أو إثيوبيا.

ترزح بلادنا اليوم تحت قبضة حكم استبدادي اغتصب سلطة الشعب وفرض أسلوب الحكم الفردي التعسفي المزاجي وألغى الدستور الإرتري الذي تمت صياغته بمشاركة شعبية واسعة وصادق عليه البرلمان الإرتري التأسيسي بشكل رسمي. وقد أدى عدم تطبيق الدستور الى حرمان الشعب الإرتري من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. كما ان جو الحرمان الذي فرض بالقمع الوحشي افرز حالة من الخوف الشديد بين الناس.

والوضع الراهن لبلادنا وشعبنا يوضح مدى الضرورة العاجلة لإقامة نظام ديمقراطي جديد وإرساء حكم دستوري ملموس. يتفق معظم الإرتريين الذين يعيشون داخل وخارج البلاد، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، على الحاجة الملحة لانتقال سلس إلى الحكم الدستوري. ومن الواضح تماماً أن التغيير امر لا مناص منه لأن الوضع الراهن ببساطة لا يمكن الدفاع عنه.

ومع ذلك، يجب أن يكون التغيير من الداخل وبعيداً عن التدخل الخارجي وأن يؤدي الى انتقال سلس نحو الحكم الدستوري الذي يخدم مصالح الغالبية العظمى من الشعب الإرتري في الداخل وفي الشتات. ولهذا فإن جميع الإرتريين الوطنيين

المناصرين للخيار الديمقراطي، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية الحالية أو انتمائهم، يتحملون مسؤولية أخلاقية للدفاع عن سيادة إرتريا ووحدة ترابها الوطني من ناحية، والكفاح من أجل انتقال سلس إلى الحكم الدستوري، من ناحية أخرى.

هناك علاقة جدلية لا تنفصم بين التصدي لكل محاولات النيل من السيادة الإرترية وتهديد وحدة ترابها من ناحية، وبين النضال من أجل إقامة حكم دستوري من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد، هناك قضية هامة حساسة ينبغي الإشارة إليها وهي أن مهمة إقامة الحكم الدستوري في إرتريا هي مسألة تخص الشعب الإرتري فقط، وعليه يجب أن تتم عملية تأسيس الحكم الدستوري من الداخل وبقرار وإرادة إرترية خالصة، فتجارب الصومال والعراق وأفغانستان وسوريا وليبيا تقدم لليبيا دليلاً وافياً على أن التدخل الخارجي يسبب ضرراً كبيراً ولا يجلب أي فائدة.

وهنا يتطلب التوضيح بان السعي تحت ذريعة معارضة النظام الدكتاتوري أو كراهية شخصية أساساً الى التعاون والعمل المشترك مع قوة أجنبية معادية لديها طموحات توسعية معلنة تستهدف السيادة الإرترية ووحدة التراب الوطني وتسعى جاهدة إلى إضعاف إرتريا وتقطيع أوصالها، والى القيام بتزويد الاعداء بالمعلومات الاستخباراتية والعمل كأداة للترويج لأهدافها السياسية والدعائية العدائية التي تمس بمصالح الشعب الإرتري وأمن الدولة الإرترية، يعتبر عمل اجرامي يندرج تحت طائلة قانون عقوبات الخيانة الوطنية العظمى.

وبهذه المناسبة أود أن أدعو أولئك الذين يسعون لتغيير النظام الاستبدادي من خلال التحالف مع قوى خارجية إلى التراجع عن هذا المسار وإعادة النظر في خياراتهم الخاطئة والوقوف مع المصلحة الوطنية للشعب الإرتري والدولة الإرترية. وبالمثل، أود أن أدعو أولئك الذين يواصلون تقديم الدعم الأعمى للنظام الديكتاتوري إلى إعادة النظر في موقفهم والانضمام إلى صفوف النضال من أجل العدالة وإرساء الحكم الدستوري من أجل تحقيق المصلحة العليا للشعب الإرتري ودولة إرتريا.

ومنبر منتدى الحوار الإرتري، ظل على مدى السنوات الخمس الماضية، يعمل في أوساط النشاط الإرتريين الداعين لإرساء الديمقراطية في الشتات من أجل إيجاد أرضية مشتركة للعمل المشترك الذي يتمحور حول المصالح الحيوية للشعب الإرتري ودولة إرتريا. ولتحقيق هذه الغاية عقد منبر منتدى الحوار الإرتري سلسلة من الندوات المصممة للجمع بين الجماعات والأفراد الناشطين من دعاة إرساء الديمقراطية للانخراط في حوار وطني وبناء وتقديم أفكار مفيدة، والسعي في ذات الوقت الى تجميع الطاقات والتعاون لحفز عملية تحقيق انتقال سلس نحو الحكم الدستوري، واستمراراً لهذا الجهد، يعقد منبر منتدى الحوار الإرتري (Eri-Platform) اليوم ندوة إرتريا 2022 (2) المتابعة لهذا العام، تحت شعار تحفيز الانتقال السلس إلى الحكم الدستوري.

هذه الندوة لها ثلاثة أهداف رئيسية:

1 - البناء على إنجازات الندوات السابقة لتعزيز الاندماج وتعزيز التعاون بين الجماعات والأفراد الناشطين في الشتات من دعاة إرساء الديمقراطية من أجل: (1) الدفاع عن المصلحة الوطنية للشعب الإرتري والدولة الإرترية؛ (2) دعم سيادة دولة إرتريا وسلامة ترابها الوطني؛ و(3) السعي الى إرساء حكم دستوري في إرتريا.

2. توفير الأرضية لنقاش مستنير حول الوضع الحالي في إرتريا واقتراح خطط براغماتية للعمل المشترك المرتكز على رؤية مشتركة.

3. توفير أرضية لتحقيق التواصل والترابط والتعاون المشترك بين النشاط الإرتريين في الشتات من دعاة تحقيق الديمقراطية.

يبدو لي أن السعي الفعال لإنجاز المهمة المزدوجة المتمثلة في الدفاع عن المصلحة الوطنية وبلورة الحكم الدستوري سيتطلب اعتماد نمط من التنظيم والتأطير يكون على مستويين للتنظيم:-

(1) تشكيل ائتلاف عريض يضم أفراد ومجموعات ناشطة متنوعة لديهم وجهات نظر مختلفة. وسيكون الهدف الرئيسي لمثل هذا الائتلاف هو التصدي لجميع التهديدات والتدخلات الخارجية وحماية المصالح الأساسية لدولة إرتريا . سيعزز الائتلاف جميع الجماعات والأفراد الناشطين الذين يناضلون لمصلحة شعب ودولة إرتريا ويدافعون عن سيادتها وسلامة وحدة ترابها الوطني؛ ويعارضون كافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لإرتريا. هذا التحالف يمكننا تسميته بكتلة السيادة الإرترية (ESB).

(2) التكتل الملتحم الذي يتكون من نواة من الأفراد الناشطين الذين لديهم منظور مشترك. الهدف الرئيسي لهذا التكتل هو السعي لتأكيد حق الشعب الإرتري في تقرير مصيره وحقه في اختيار حكومته بحرية . التكتل الملتحم سيضم الأفراد الناشطين الملتزمين بالعمل على: (1) التخلص من النظام الاستبدادي وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس في إرتريا؛ (2) إقامة نظام حكم دستوري شفاف وخاضع للمساءلة يضمن سيادة حكم القانون ويصون أمن الدولة ويؤمن استقرار المجتمع وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية وحفظ الكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة؛ (3) بناء دولة مدنية علمانية. (4)

التهيئة للعملية السياسية التشاركية. (5) تنشيط الاقتصاد الوطني وتطوير رأس المال البشري. (6) ترسيخ الوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي للشعب الإرتري. (7) اتباع سياسة خارجية تركز على مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار. كل هذه الركائز آنفة الذكر ستعمل كأساس للتكامل الملتمح.

في ظل الظروف السائدة، يتحمل كل مواطن إرتري وطني من دعاة الديمقراطية، سواء كان فرد أو مجموعة، مسؤولية جسيمة من أجل السعي لبلورة الحكم الدستوري الذي يضمن سيادة حكم القانون وإقامة العدل وصون الحقوق والحريات الأساسية لشعبنا. (1) فنتيجة لخيانة الأهداف الأصلية لكفاحنا المسلح والتطلعات الأساسية لشعبنا؛ (2) والممارسة التعسفية والمزاجية لحكم الفرد (3) وتبديد مواردنا الطبيعية والبشرية في جميع مجالات الحياة ظل بلدنا ينزلق على طريق الانحدار المستمر. لهذا يجب أن نعمل بوعي وجد لعكس مسار هذا الانحدار.

ونحن النشطاء في الشتات لدينا إمكانيات كبيرة لنصبح جزءاً من العملية ولنساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إقامة الحكم الدستوري في بلدنا الحبيب. ولكن العمل من أجل المساهمة في تسريع التغيير وبلورة الحكم الدستوري، يحتاج منا أن نكون في أعلى درجات الجاهزية والالتزام والتضامن والتأطر. كما إن العمل معاً وتجميع مواردنا وتنسيق جهودنا سيكون أكثر فاعلية من العمل بمفردنا. وبالفعل، فإن اندماجنا يحمل إمكانيات أكبر لتسريع وضمان نجاح هدفنا المشترك.

إن مدى الاستعداد والالتزام والتضامن والاندماج تحدده القرارات الفردية التي يتخذها كل واحد منا. وتحقيق أهدافنا الوطنية، يتطلب توفر اطر تنظيمية قوية ووحدة هدف صلبة وتضامن نضالي راسخ. ولا جدال في أن الشعب الإرتري يستحق بل ويجب أن يكون لديه حكومة تصون كرامته وتؤمن له حقوقاً وحريات وفرص متساوية وتنشر العدالة والازدهار والوئام وتمكن ابنائه من المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك دعونا ننطلق للمساعدة في إقامة حكم دستوري شفاف وخاضع للمساءلة يوفر الأمن لكل مواطن إرتري.

في الختام أتمنى لكم عقد ندوة ناجحة وأشكركم على حسن استماعكم.

المجد والخلود لشهدائنا الأماجد!

عاشت إرتريا دولة حرة مستقلة وذات السيادة!

ليبارك الرب إرتريا وشعبها!